جامعة الزقازيق
كلية التجارة
الدراسات العليا

"أثر إدارة الارباح علي فترة إبطاء المراجعة
بالتطبيق على الشركات المساهمة المقيدة فى بورصة الاوراق المالية المصرية"

"دراسة أختبارية"

بحث مقدم

للحصول علي درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد

محمد صلاح الدين محمد محمود

١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨م

ملخص الدراسة

استهدف هذا البحث اختبار العلاقة بين إدارة الأرباح وفترة إبطاء المراجعة للشركات المساهمة المصرية، وفي سبيل تحقيق هذا لاهدف تم أستخدام عينة مكونة من (٥١) شركة من الشركات المساهمة المصرية، والتي تنتمي إلي تسعة قطاعات أقتصادية مختلفة خلال الفترة من ٢٠١٢ الي ٢٠١٦ وقد تم الأعتماد علي نموذج الأنحدار المتعدد لأختبار العلاقة بين إدارة الأرباح كمتغير مستقل والتي تم قياسها بـ (القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية المقدرة بواسطة نموذج Jones المعدل) وفترة إبطاء المراجعة كمتغير تابع والتي تم قياسها بـ(بعدد الأيام بين تاريخ أنتهاء السنة المالية وتاريخ توقيع المراجع علي تقرير المراجعة)، وكل من حجم الشركة ونوع تقرير المراجعة وحجم مكتب المراجعة كمتغيرات ضابطة، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين إدارة الأرباح وفترة إبطاء المراجعة وهذا لزيادة مستوي الشك المهني لدي المراجع الخارجي وزيادة إجراءات المراجعة التي يقوم بها عند مراجعة الشركات التي تقوم بممارسات إدارة الأرباح بالأضافة إلي حدوث خلاف بين المراجع والأدارة التنفيذية حول تقرير المراجعة

أولاً: مقدمة ومشكلة الدراسة:

تعد قضية إدارة الأرباح من القضايا التي شغلت الفكر المحاسبي وبصفة خاصة بعد حدوث الأنهيارت المالية التي تعرضت لها العديد من الشركات العالمية الكبري مثل شركة Enron وشركة World com وشركة Xerox وشركة Global crossing والتي كان من أهم أسبابها قيام هذه الشركات بممارسات إدارة الأرباح حدثت أزمة ثقة بمهنة المحاسبة.

ونتيجة لإنهيار هذه الشركات الأمريكية ذات الثقل الإقتصادي الكبير وإرتباط هذا الإنهيار بالتلاعب في حسابات تلك الشركات فقد أثيرت العديد من التساؤلات حول مدي عدالة ومصداقية تقرير المراجع عن القوائم المالية للشركات، وتم إلقاء اللوم على كبري مكاتب المراجعة الأمريكية وظهرت العديد من التساؤلات حول مدي فاعلية المعايير المحاسبية والإجراءات المطبقة في الشركات ومدي مسؤولية مراجعي الحسابات عن إنهيار الشركات (عيسى،٢٠٠٨: ص٢).

وقد حظيت ظاهرة إدارة الأرباح بأهتمام كبير في الفكر المحاسبي، وذلك بسبب الأختلاف الكبير سواء من حيث مفهومها أو دوافعها أو الطرق التي تستخدمها إدارة الشركة للقيام بها، وقد زاد الإهتمام بدراسة هذه الظاهرة وتحليلها في السنوات الأخيرة في ظل الأزمة المالية العالمية الأخيرة والتي حدثت خلال الفترة من٢٠٠٨ الي ٢٠٠٩والتي نتج عنها إفتقاد الثقة في الأسواق المالية المختلفة ومكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة لإنخفاض الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية(محمود،٢٠١٦:ص٣٠)

كما حظيت موقوتية التقارير بأهتمام كبير منذ بداية مرحلة التنظير المعاصر في المحاسبة، وظهر هذا الأهتمام في إصدارات كل من مجلس مبادئ المحاسبة ومجلس معايير المحاسبة المالية والذي أدرج الموقوتية إلي جانب القابلية للتحقق والقابلية للمقارنة كأحد عناصر دعم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية(يوسف،٢٠١٥،ص١٣٣)، لذلك فتعتبر خاصية التوقيت المناسب من أهم خصائص المعلومات المالية وتعني أن تكون المعلومات المالية متاحة للمستخدمين بأسرع وقت ممكن، فكلما قلت الفترة بين نهاية السنة المالية وتاريخ الإعلان عن التقارير المالية كلما زادت منافع التقارير المالية بالنسبة للمستخدمين بالاضافة الي الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات (khalatbari,2013:p1)

وقد تفقد المعلومات ملاءمتها إذا حدث تأخير غير ضروري في التقرير عنها، وقد تحتاج الإدارة إلي الموازنة بين المزايا النسبية الناتجة عن توفير المعلومات في الوقت المناسب من جهة والحاجة إلي توفير خاصية إمكانية الإعتماد علي المعلومات والوثوق بها من جهة أخري، وقد يتطلب توفير المعلومات في الوقت المناسب في العديد من الحالات التقرير عن عملية أو حدث ما قبل معرفة كافة الأبعاد المتعلقة به مما يؤثر سلباً علي الثقة في المعلومات وإمكانية الأعتماد عليها (زاهر،٢٠١٠،ص٣)

كما يري (حماد،٢٠٠٩،ص٨٦) أن التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية يعتمد علي الفترة التي تعد عنها التقارير المالية، ووفقاً لقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية فإن الشركات المقيدة ملزمة بنشر تقاريرها المالية مصحوبة بتقرير مراجع الحسابات خلال فترة لا تزيدعن ٩٠ يوماً من نهاية السنة المعد عنها نتائج الأعمال، كما تم تعريف مفهوم إبطاء التقارير المالية بانة الفترة الزمنية بين نهاية السنة المالية وتاريخ إصدار التقارير المالية أو تاريخ تقديم التقارير المالية إلي مستخدميها، كما أن قوانين ولوائح أسواق المال تحد من الوقت الذي يتم استغراقه للإفصاح عن المعلومات المالية وذلك للتأكد من أن مستخدمي التقارير المالية قادرون علي الحصول علي المعلومات المالية في الوقت المحدد (Al Daoud,2014,p192) .

وهناك ثلاثة مفاهيم لإبطاء التقارير المالية(OLADIPUPO,et al,2013:p200) وهي:-

١- فترة الإبطاء الكلية: وهي الفترة بين نهاية السنة المالية وتاريخ انعقاد الجمعية العمومية لنشر التقارير المالية للجمهور

٢- فترة أبطاء المراجعة: وهي الفترة بين نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع المراجع علي تقرير المراجعة

٣- فترة أبطاء الإدارة: وهي الفترة بين توقيع المراجع علي تقرير المراجعة وتاريخ انعقاد الجمعية العمومية لنشر التقارير المالية للجمهور

ويري الباحث أن الشركات التي تقوم بممارسات إدارة الأرباح تتسبب في زيادة الشك المهني لدي المراجع وبالتالي تزداد إجراءات المراجعة الأمر الذي قد ينتج عنه زيادة فترة المراجعة، كما أن إكتشاف المراجع لممارسات إدارة الأرباح من قبل الشركة فإنة يقوم بإصدار تقرير مراجعة متحفظ الأمر الذي قد ينتج عنه حدوث خلاف وتفاوض بين المراجع والأدارة التنفيذية للشركة.

ومما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

"ما هو تأثير إدارة الارباح علي فترة إبطاء المراجعة في الشركات المساهمة المصرية؟"

ثانياً: هدف الدراسة:

يتمثل الهدف الأساسي للبحث في دراسة أثر إدارة الأرباح علي فترة إبطاء المراجعة في الشركات المساهمة المصرية وذلك من خلال :-

١- عرض لطبيعة ومفهوم وأساليب وسلبيات ودوافع إدارة الأرباح.

٢- دراسة ظاهرة إبطاء عملية المراجعة (طبيعتها وأسبابها والآثار المترتبة عليها).

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال :-

١- المساهمة في معرفة بعض الآثار الناتجة عن إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية.

٢- عرض وتحليل موضوعاً من أهم الموضوعات المعاصرة وهو ظاهرة إبطاء عملية المراجعة.

٣- معرفة الأسباب المؤدية الي إبطاء عملية المراجعة

٤- ندرة الدراسات التي اجريت في هذا الموضوع في البيئة المصرية في حدود البحث الذي قام به الباحث وأن كانت هناك بعض الدراسات التي اهتمت بالمتغير المستقل (إدارة الأرباح) وعلاقتة بجوانب أخري بخلاف المتغير التابع في هذه الدراسة (أبطاء عملية المراجعة) كما أن هناك دراسات اهتمت بالمتغير التابع (أبطاء عملية المراجعة) وعلاقتة بجوانب أخري بخلاف المتغير المستقل في هذة الدراسة (إدارة الأرباح) .

٥- مساعدة واضعي المعايير والممارسين في تحديد أحد العوامل الهامة التي تؤدي إلي إبطاء عملية المراجعة

٦- تحديد الجهة المسئولة عن إبطاء عملية المراجعة إن كانت الإدارة التنفيذية أو المراجع الخارجي أو كليهما .

رابعاً:خطة الدراسة

في ضوء مشكلة البحث تم تقسيم البحث إلي الأقسام التالية:

القسم الأول: الإطار النظري للدراسة

القسم الثاني: الدراسات السابقة وصياغة فرضيات الدراسة

القسم الثالث: الدراسات الأختبارية

القسم الرابع: نتائج وخلاصة الدراسة

المراجع

القسم الأول
الإطار النظري للدراسة

يتناول الباحث في هذا القسم مفهوم وأساليب ودوافع إدارة الأرباح بالأضافة إلي موقف مهنة المراجعة منها كما يلي:

أولاً: مفهوم إدارة الأرباح

قدم الأدب المحاسبي عدة تعريفات متشابهة إلي حد كبير لإدارة الأرباح فقد عرفها (عيسى،٢٠٠٨:ص١٣) بأنها مجموعه من الأنشطة المتعمدة التي يقوم بها المديرون بهدف تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية لتحقيق مكاسب خاصة.

وقد عرفها (خليل ،٢٠٠٦: ص٤٩٢) بأنها مجموعه من الانشطة والأحكام التي تقوم بها الأدارة سواء عن طريق التغيرات الأقتصادية أو التسويات المحاسبية بهدف التدخل المقصود والمتعمد في عملية التقرير المالي للتقرير عن رقم للارباح المحاسبية يتسق مع رقم الربح المحدد أو المستهدف وقد يكون هذا الرقم مستهدف من خلال الترتيبات التعاقدية وفق عقود الدين أو عقود مكافأت الإدارة أو للتأثير على أسعار الأسهم المطروحة في السوق.

وعرفها (Beneish ,2001,P.3) بأنها ممارسات إدارية يتم عن طريقها الوصول الي الأرباح التي تعكس رغبة الأدارة وليست الأرباح التي تعكس الأداء المالي الحقيقي للمنشأة .

وعرفها (Sevin and Schroeder, 2005, p48) بأنها عبارة عن محاولات الإدارة التنفيذية للتأثير علي الأرباح في الأجل القصير فعندما تواجه الإدارة التنفيذية ضغوط للوصول الي رقم ربح يتفق مع رقم الربح المستهدف فقد تقوم بممارسات خاطئة للتأثير علي رقم الأرباح في التقارير المالية.

كما عرفها (Rosenfield,2000:72) بأنها عبارة عن الأساليب والممارسات التي تقوم بها الإدارة للتأثير علي الدخل الذي تظهره القوائم المالية ولا يحقق أي مزايا اقتصادية حقيقية للمنشأة، وقد يؤدي الي أضرار في الأجل الطويل .

ومما سبق يمكن تعريف الوصول لتعريف شامل لإدارة الأرباح بأنها " مجموعة من الأساليب المحاسبية أو الحقيقية التي تقوم بها الإدارة بهدف التدخل المقصود والمتعمد في عملية التقرير المالي وبالتالي تضليل مستخدمي التقارير المالية نتيجة لأعداد تقارير مالية مضللة لا تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للمنشأة وذلك لتحقيق مكاسب شخصية"

ثانياً: أساليب إدارة الأرباح

تتنوع الأساليب التي تستخدمها الإدارة في ممارسات إدارة الأرباح بين تلك الأساليب التي تعتمد علي اختيار السياسات أو الطرق المحاسبية المتعلقة بالقياس أو التقدير أو استغلال مرونة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما(GAAP) أوقد تذهب الي ما بعد المبادئ وتتحول لإدارة أرباح سيئة تصبح أساساً للغش وهي ما تسمي بإدارة الأرباح المحاسبية، أو تلك الأساليب التي تعتمد علي قرارات إدارية وتشغيلية تتعلق بأنشطة الإنتاج والاستثمار والمبيعات وذلك لتعديل الإيرادات أو المصروفات من خلال أتخاذ أو تغيير توقيت أتخاذ قرارات حقيقية للتأثير علي رقم الأرباح وهو ما يسمي بإدارة الأرباح الحقيقية وبالتالي يمكن التمييز بين أسلوبين أساسين لإدارة الأرباح وهما :-

١- إدارة الأرباح المحاسبية

٢- إدارة الأرباح الحقيقية

١- إدارة الأرباح المحاسبية:

عرف (خليل،٢٠٠٦: ص٤٩٧) إدارة الأرباح المحاسبية بانها "أي قرار يكون هدفه الأساسي التأثير سواء من حيث الشكل أو المضمون على مخرجات النظام المحاسبي ليس فقط القوائم المالية المنشورة طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاماً بل يمتد ليشمل النماذج والمتطلبات الضريبية والتنظيمية أيضا"

ونتيجة للمرونة التي توفرها المبادئ المحاسبية تستغل الإدارة هذه المرونة الممنوحة لها في إختيار أو تغيير السياسات والتقديرات المحاسبية بهدف التأثير علي المعلومات المحاسبية المنشورة وخاصة رقم الارباح وذلك لتحقيق مصالح ذاتية (Gunny,2009,P.2)

وتتعدد مداخل الأدارة في ممارسات إدارة الأرباح من خلال القرارات المحاسبية علي النحو التالي:

١/١ استخدام أساس الاستحقاق:

تستغل الإدارة المرونة المتاحة لها عند تطبيق أساس الاستحقاق لكي تقوم بإدارة الأرباح فتستخدم الإدارة الاستحقاقات الجارية والتي تعتمد على أجراء تسويات تتعلق بالأصول والخصوم قصيرة الاجل على نطاق واسع في عملية إدارة الأرباح وذلك بالمقارنة بالاستحقاقات طويلة الأجل والتي تتعلق بأجراء تسويات للأصول والخصوم طويلة الأجل بالأضافة إلي التلاعب في

توقيت الأعتراف بها وبالتالي زيادة أو تخفيض الأيرادات بما يتفق مع أهداف الأدارة (المليجي ،٢٠٠٨: ص٣٦٨)

٢/١ التغييرات المحاسبية:

تفرض خاصية الثبات المحاسبي أستخدام نفس الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في القياس والأفصاح عن العمليات والأحداث وذلك لإمكانية اجراء المقارنات بين النتائج المالية لفترات زمنية مختلفة، فتغيير السياسات والطرق المحاسبية قد يجعل عملية المقارنة عديمة الفائدة ويفقد القوائم المالية خاصية قابليتها للمقارنة وعلي الرغم من سماح المبادئ المحاسبية للإدارة بحرية الأختيار من بين هذه الطرق والسياسات كنتيجة للمرونة التي توفرها المبادئ المحاسبية وفقا لما تراه مناسبا لها، فقد حرصت الجهات المسئولة عن وضع المعايير المحاسبية علي بعض الإجراءات التي يجب أتباعها عند التغيير لعدم استغلال الشركات للتغيرات في السياسات المحاسبية أو التقديرات المحاسبية (محمود،٢٠١٦:ص٣٨).

ويري الباحث ان مشكلة إدارة الأرباح المحاسبية تكمن في إصدار معايير محاسبية بها بعض العيوب أو أوجه النقص والتي يتم استغلالها في ممارسة إدارة الأرباح.

٢- إدارة الأرباح الحقيقية:

هي مجموعة من الإجراءات والأساليب التي تهدف الي التأثير وتغيير رقم الأرباح المعلن عنة في اتجاه معين ويتم ذلك من خلال أتخاذ أو تغيير توقيت أتخاذ قرارات حقيقية والتلاعب بالمعاملات المالية للوصول الي رقم للأرباح يتفق مع رقم الأرباح المستهدف وتعتمد إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية علي القرارات الحقيقية ويقصد بها القرارات الخاصة بأنشطة الإنتاج والاستثمار مثل قرارات زيادة المبيعات خلال فترة معينة وتوقيت بيع الأصول الثابتة وتخفيض نفقات البحث والتطوير من الأنشطة وتؤثر هذه المعاملات علي التدفقات النقدية وبالتالي فإن الإدارة قد تقوم باتخاذ قرارات لا تعتبر من القرارات المثلي وتؤدي الي أضرار للشركة في الأجل الطويل من أجل تحقيق مصالح خاصة للإدارة (Zang ,2006,p34).

وتشمل إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية العديد من الممارسات التي تعتمد عليها الإدارة لزيادة أو تخفيض الأرباح حسب رغبة الإدارة ومن أهم هذه الأنواع التلاعب بالمبيعات، زيادة الإنتاج، المصروفات الاختيارية أو توقيت بيع الأصول .

ثالثاً: دوافع إدارة الأرباح

نتيجة لإختلاف أهداف كلاً من المساهمين والإدارة وذلك بسبب إنفصال الملكية عن الإدارة وتباين الأهداف التي يسعي إليها كلاً منهما لتعظيم منفعته الذاتية، فتوجد لدي الإدارة العديد من الدوافع والأهداف التي تسعي اليها وتدفعها للقيام بممارسات إدارة الأرباح وهي:-

١/١التأثير في سوق المال:-

تعتبر من أهم دوافع الإدارة للقيام بممارسات إدارة الأرباح، فتعتبر الأرباح المحاسبية جزء من المعلومات المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها في قرار الأستثمار في الأوراق المالية سواء بالشراء أو بالبيع أو الاحتفاظ بها، كما يعتبر صافي الربح من أهم العناصر التي يعتمد عليها المستثمرون في تقييم أداء المنشآت وفي التنبؤ بالأرباح المستقبلية التي يمكن تحقيقها وتحديد فرص الاستثمار ولذلك قد تستغل الإدارة مرونة السياسات المحاسبية، وتستخدم البدائل المحاسبية التي تمكنها من خدمة مصالحها الذاتية ومن ثم التأثير على المساهمين عن طريق منحهم معلومات خطأ بالإضافة إلى التأثير أيضا علي سوق الأوراق المالية الذي يستخدم هذه المعلومات في تسعير الأسهم(الزكي،٢٠٠٤،ص٢).

٢/١ تحقيق وفورات ضريبية :

قد تهدف إدارة الشركة إلي تقليل الدخل الخاضع للضريبة وذلك عن طريق أستغلال المرونة المتاحة لها للأختيار بين الطرق المحاسبية وأختيار سياسة محاسبية تؤدي إلي تخفيض صافي الربح وبالتالي تخفيض وعاء الضريبة ومن ثم تخفيض قيمة الضريبة المستحقة وتحقيق وفورات ضريبية، (الأشقر،٢٠١٠: ص٥١).

٣/١ تفادي شروط عقود الدين:

تميل المنشأت التي تتمتع بنسبة ديون كبيرة مقارنة بحق الملكية الي استغلال مرونة المعايير المحاسبية وطرق وبدائل القياس المحاسبي التي تؤدي الي زيادة رقم الأرباح لتجنب مخالفة عقود المديونية والتي تتضمن قيود ومحددات وشروط تعتمد على الأرقام المحاسبية حيث أنه في حالة مخالفة شروط تلك العقود قد يعطي ذلك الحق للمقرض في المطالبة بدفع مستحقاته فورا أو رفع معدل الفائدة على الدين أو طلب ضمانات وفرض المزيد من القيود من خلال إعادة التفاوض (Dechow and skinner,2000: p236).

ويري الباحث ان الدوافع المختلفة لإدارة الأرباح قد تكون متعارضة ولكن تتوقف المحصلة النهائية لتلك الدوافع على أي منها أكثر تأثيرا وقوة في تحديد اتجاهات إدارة الشركة للقيام بإدارة الأرباح.

رابعاً: مفهوم إبطاء المراجعة

تشير فترة إبطاء المراجعة إلي الفترة بين تاريخ نهاية الفترة المحاسبية حتي تاريخ الأنتهاء من تقرير المراجعة، ويعتبر التوقيت الزمني لتقرير المراجع من أهم العوامل التي تؤثر علي التوقيت الزمني لنشر التقارير المالية (Afify, 2009, p.57).

كما أشار (يوسف،٢٠٢٥،ص١٤٥) إلي أن التعريف التقليدي لفترة الأبطاء الكلية يمثل مقياس منحاز للجزء الذي يتحملة المراجع من فترة الأبطاء حيث تلعب الأدارة دوراً حاسماً في زيادة فترة الأبطاء وخصوصاً في الأقتصاديات الناشئة من خلال تصرفتها الأدارية والتي تؤثر علي توقيت أصدار التقارير المالية ولذلك تم أستخدام فترة إبطاء المراجعة كمقياس متطور لقياس فترة الأبطاء المسؤل عنها المراجع وذلك عن طريق أستبعاد فترة الأبطاء التي ترجع إلي القرارات والتصرفات الأدارية والمسؤل عنها الأدارة والتي يشار إليها أصطلاحاً بالفترة البينية من فترة الأبطاء الكلية

وتعتبر فترة أبطاء المراجعة هي الفترة ذات التأثير الأكبر على إبطاء التقارير المالية لذلك يجب على المراجعين العمل على الإنتهاء من عملية المراجعة في الوقت المناسب وذلك لتقليل فترة الإبطاء الكلية، كما يجب على الإدارة أيضا مساعدة المراجعين على الانتهاء من عملية المراجعة في التوقيت المناسب، ويجب على مكاتب المراجعة أيضا وضع جدول زمني لأنهاء عملية المراجعة ضمن المدة المقررة قانونا، وان تقوم جمعية مراجعي الحسابات بمحاسبة المكتب الذي لا يلتزم بالمدة القانونية لأي سبب من الأسباب (الفضل ،٢٠٠٧: ص٣٠٠)

وتختلف فترة إبطاء المراجعة فقد أشارت دراسة (Al-Muzaiqer et al,2016) أن مراجعة التقارير المالية في دولة الأمارات المتحدة العربية تستغرق في المتوسط ٦٠ يوم وذلك في عام ٢٠١١ و ٥٧ يوم في عام ٢٠١٢ و٧٥ يوم في عام ٢٠١٣ بينما أشارت دراسة (عفيفي،٢٠٠٩) أن مراجعة التقارير المالية تستغرق في المتوسط ٦٧ يوم وذلك بأستخدام بيانات عن البيئة المصرية، بينما أشارت دراسة كلا من (naimi et al,2010) و دراسة (nelson and shukeri,2011) أن مراجعة التقارير المالية تستغرق ١٠٠،١٠١ يوم علي التوالي وذلك بأستخدام بيانات في ماليزيا ، بيما توصلت دراسة (ika and ghazali,2012) أن فترة تأخر إصدار التقارير المالية في إندونيسيا لعام ٢٠٠٨ تستغرق في المتوسط ٩٨ يوما (Al-Muzaiqer et al,2016,P205).

خامساً: تأثير إدارة الأرباح علي إبطاء عملية المراجعة:-

تترك ممارسات إدارة الأرباح أثر سلبي علي عملية إصدار التقارير المالية فإدارة الأرباح تعني أن التقارير المالية لا تعبر عن الوضع الحقيقي للمنشأة وبالتالي يزداد خطر المراجعة مما ينتج عنه زيادة إجراءات عملية المراجعة فيؤدي ذلك إلي إبطاء عملية المراجعة (khalatbar et al,2013:p550)

وتوصلت دراسة (afify,2009,p76) بالتطبيق علي البيئة المصرية أن فترة أبطاء المراجعة للشركات تتراوح ما بين ١٩ إلي ١١٥ يوما كما أن هذه الشركات تستغرق في المتوسط شهرين وذلك للإفصاح عن التقارير المالية.

وتشير النتائج إلي أن تأخر عملية المراجعة تكون ناتجة عن حدوث مفاوضات بين المراجع والإدارة التنفيذية وبالتالي فإن أبطاء عملية المراجعة (تأخر إصدار تقرير المراجعة) يؤدي إلي خلق شكوك لدي المستثمرين حول إدارة الأرباح وان هذا التأخير كان بهدف تجميل الأرباح، كما تؤدي أبطاء عملية المراجعة إلي إبطاء التقارير المالية وهو ما يترتب علية رد فعل سلبي في سوق الأوراق المالية لاحتمال أن تحتوي هذه التقارير على أخبار سيئة، وقد يكون هذا التأخير في عملية المراجعة ناتج عن وجود اختلاف بين المراجع الخارجي والإدارة التنفيذية (العميل) بسبب الأرقام التي سيتم الإعلان عنها وبالتالي فإن مثل هذه التأخيرات تنذر بعدم جودة الأرباح (Asthana,2014: p 21,22)

ويري الباحث أن قيام الوحدات الاقتصادية بممارسات إدارة الأرباح قد يؤدي إلى إبطاء عملية المراجعة وذلك بسبب:-

- زيادة مستوي الشك المهني للمراجع وبالتالي تزداد الإجراءات التي يقوم بها المراجع عند القيام بعملية المراجعة وبالتالي يؤدي ذلك إلى إبطاء عملية المراجعة
- حدوث خلاف بين المراجع الخارجي والإدارة التنفيذية على التقرير النهائي لعملية المراجعة

القسم الثاني

الدراسات السابقة وصياغة فرضيات الدراسة

١- دراسة (يوسف، ٢٠١٥)

العنوان	فترة إبطاء المراجعة والدور التأثيري لجودة وظيفة المراجعة الداخلية-دراسة إمبريقية
هدف الدراسة	دراسة تأثير جودة وظيفة المراجعة الداخلية علي فترة إبطاء المراجعة في الشركات المساهمة المصرية من خلال فحص ما إذا كانت مقاييس جودة وظيفة المراجعة الداخلية تساهم في تخفيض فترة إبطاء المراجعة
منهج الدراسة	أولاً: فروض الدراسة :- - توجد علاقة عكسية بين جودة وظيفة المراجعة الداخلية وفترة إبطاء - توجد علاقة عكسية بين نسبة الشهادات المهنية للمراجعين الداخليين وفترة إبطاء المراجعة - توجد علاقة عكسية بين تدريب المراجعين الداخليين وفترة إبطاء المراجعة - توجد علاقة عكسية بين أستقلال المراجعين الداخليين وفترة إبطاء المراجعة ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة :- تم أختيار عينة مكونة من٧٠ شركة مساهمة من الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية الموزعة علي القطاعات الأقتصادية المختلفة،وبلغ عدد الشركات التي أستجابت ٥٠ شركة. ثالثاً: طريقة جمع البيانات :- أعتمدت الدراسة علي أسلوبين لجمع البيانات هما شركة مصر لنشر المعلومات، للحصول علي التقارير المالية للشركات وذلك لجمع البيانات الخاصة بالمتغير التابع والمتغيرات الضابطة والمقابلات الشخصية وذلك للحصول علي البيانات اللازمة لقياس المتغير المستقل. رابعاً: كيفية قياس متغيرات الدراسة :- - المتغير التابع: فترة إبطاء المراجعة: ويتم قياسها بعدد الأيام بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ أعتماد تقرير المراجع من المراجع الخارجي - المتغير المستقل: جودة وظيفة المراجعة الداخلية ويتم قياسها من خلال مؤشر مركب يستند الي المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، ويتكون هذا المؤشر من ستة متغيرات وهي(الشهادات المهنية، الخبرة، التدريب، الإستقلالية، عدم أشتراك المراجعين الداخليين في أعمال المراجعة)
نتائج الدراسة	-وجود علاقة عكسية بين كل من جودة وظيفة المراجعة الداخلية، وخبرة وأستقلالية المراجعة الداخلية وفترة إبطاء المراجعة، حيث تنخفض فترة إبطاء المراجعة بزيادة جودة وظيفة المراجعة الداخلية - عدم وجود علاقة بين كلا من الشهادات المهنية والتدريب والموضوعية ووجود نظام لمراقبة أداء المراجعة الداخلية كمتغيرات مستقلة وفترة إبطاء المراجعة كمتغير تابع

٢- دراسة (عفيفي، ٢٠٠٩)

العنوان	Determinants of audit report lag: Does implementing corporate governance have any impact? Empirical evidence from Egypt
هدف الدراسة	مراجعة أدبيات المحاسبة فيما يتعلق بفترة إبطاء المراجعة وقياسها في الأسواق النامية ودراسة تأثير آليات حوكمة الشركات علي فترة إبطاء المراجعة في مصر
منهج الدراسة	**أولاً: فروض الدراسة :-** • هناك علاقة سالبة بين فترة إبطاء المراجعة و تركز الملكية • هناك علاقة سالبة بين فترة إبطاء المراجعة وحجم الشركة • هناك علاقة سالبة بين فترة إبطاء المراجعة ودرجة الربحية
	ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة :- يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المصرية المقيدة في بورصة الأوراق المالية لعام ٢٠٠٧ والتي بلغ عددها ٣٧٢ شركة حيث تم سحب عينة ٨٥ شركة من الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية والتي تمثل نسبة ٢٢.٨٥% من مجتمع الدراسة .
	ثالثاً: طريقة جمع البيانات :- التقارير المالية التي تم الحصول عليها من هيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية.
	رابعاً: كيفية قياس متغيرات الدراسة :- • المتغير التابع: فترة إبطاء المراجعة: مقاسا بعدد الأيام بين تاريخ إنتهاء السنة المالية وتاريخ توقيع المراجع علي تقرير المراجعة. • المتغيرات المستقلة : -إستقلالية مجلس الأدارة : نسبة المديرين غير التنفيذيين إلى إجمالي عدد المديرين -أزدواجية رئيس مجلس الأدارة: متغير وهمي يأخذ (١) أذا كان رئيس مجلس الأدارة هو المدير التنفيذي و(٠) بخلاف ذلك -لجنة المراجعة: متغير وهمي يأخذ(١)أذا ما كانت الشركة تمتلك لجنة مراجعة و(٠)بخلاف ذلك -تركز الملكية: نسبة ما يمتلكة أكبر خمسة من حاملي أسهم الشركة الي أجمالي عدد أسهم الشركة
نتائج الدراسة	-فترة إبطاء المراجعة لشركات العينة تتراوح ما بين ١٩ يوما الي ١١٥ يوما وأن تلك الشركات تستغرق شهرين في المتوسط للأفصاح عن قوائمها المالية . -توجد علاقة سالبة بين فترة إبطاء المراجعة وحجم الشركة . -فترة إبطاء المراجعة للشركات المالية أقل من الشركات الغير مالية . - توجد علاقة سالبة بين فترة إبطاء المراجعة ودرجة الربحية .

٣- دراسة(Asthana sharad,2014)

العنوان	Abnormal audit delays, earnings quality and firm value in the USA
هدف الدراسة	أستهدفت هذه الدراسة الأجابة علي التساؤلات التالية:- - هل أبطاء التقارير المالية يعتبر مؤشر علي عدم جودة الأرباح ؟ - هل المعلومات الأضافية عن جودة الأرباح واردة في التقارير التي يتأخر أصدارها ؟ - هل يتم استخدام المعلومات عن جودة الأرباح في تقييم الشركة ؟
منهج الدراسة	**أولاً: فروض الدراسة :-** - توجد علاقة عكسية بين الإبطاء الغير عادي لعملية المراجعة وجودة الأرباح. - يمنح الإبطاء غير العادي لعملية المراجعة معلومات إضافية عن جودة الأرباح. - الإبطاء الغير عادي لعملية المراجعة ينعكس بالسلب علي القيمة الملائمة لرقم الأرباح المعلن عنه.
	ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة :- تم سحب عينة لعدد ٥٢٩٨ شركة أمريكية يتوافر لها البيانات المالية لمتوسط ٤ سنوات خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلي ٢٠٠٦ من إجمالي ٢٢٤٩٢ شركة .
	ثالثاً: طريقة جمع البيانات :- التقارير المالية للشركات من بورصة نيويورك والجرائد المنشورة
	رابعاً: كيفية قياس متغيرات الدراسة :- - **المتغير التابع :-** الأبطاء الغير عادي للتقارير المالية: عدد الأيام بين نهاية السنة المالية وتوقيع المراجع علي تقرير المراجعة. - **المتغير المستقل :-** • جودة الأرباح: يتم قياسها عن طريق تقدير الأستحقاقات الأختيارية بأستخدام نموذج جونز المعدل . • قيمة المنشأة: يتم قياسة بأستخدام لوغاريتم أجمالي الأصول.
نتائج الدراسة	وجود علاقة عكسية بين الأبطاء الغيرعادي لتقرير المراجعة وجودة الأرباح، وعندما يتم تقييم الشركة علي أساس الأرباح المعلنة فسينخفض التقييم وفقا لمدي التأخر الغير عادي لتقرير المراجعة.

٤- Apadore Kogilavani - marjan mohd noor(2013)

العنوان	Determinants of Audit Report Lag and Corporate Governance in Malaysia
هدف الدراسة	دراسة العلاقة بين خصائص حوكمة الشركات متمثلة في (أستقلالية مجلس الادارة – تركز الملكية – لجنة المراجعة – المراجعة الداخلية) وتأخر أصدار التقارير المالية .
منهج الدراسة	**أولاً: فروض الدراسة :-** -توجد علاقة موجبة بين أستقلالية لجنة المراجعة وفترة إبطاء المراجعة. -توجد علاقة موجبة بين عدد أجتماعات لجنة المراجعة وفترة إبطاء المراجعة. -توجد علاقة موجبة بين خبرة لجنة المراجعة وفترة إبطاء المراجعة. -توجد علاقة سالبة بين أستقلالية مجلس الإدارة وفترة إبطاء المراجعة. -توجد علاقة موجبة بين درجة تركز الملكية وفترة إبطاء المراجعة.
	ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة :- تم سحب عينة عشوائية ل١٨٠ شركة من ٨٤٣ شركة مقيدة في بورصة ماليزيا للفترة من ٢٠٠٩ الي ٢٠١٠ .
	ثالثاً: طريقة جمع البيانات :- التقارير المالية للشركات من بورصة ماليزيا
	رابعاً: كيفية قياس متغيرات الدراسة :- - **المتغير التابع:** تأخر أصدار تقرير المراجعة: عدد الأيام بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع المراجع علي تقرير المراجعة. - **المتغيرات المستقلة:-** • حجم لجنة المراجعة: عدد أعضاء لجنة المراجعة. • تركز الملكية: نسبة ما يمتلكة أكبر خمسة من حاملي أسهم الشركة الي أجمالي أسهم الشركة. • حجم المنشأة: يتم قياسة بأستخدام لوغاريتم أجمالي الأصول . • أستقلالية مجلس الإدارة: نسبة المديرين المستقلين الي إجمالي المديرين في مجلس الإدارة. • أستقلالية لجنة المراجعة: درجة أستقلالية لجنة المراجعة عن مجلس الإدارة. • خبرة لجنة المراجعة: عدد الأعضاء ذو الخلفية المحاسبية في لجنة المراجعة.
نتائج الدراسة	- هناك علاقة معنوية بين كلا من حجم لجنة المراجعة ، تركز الملكية ، حجم المنشأة ، الربحية وتأخر أصدار التقارير المالية - عدم وجود علاقه معنوية بين كلا من استقلالية وخبرة، عدد أجتماعات لجنة المراجعة، تخصص مكتب المراجعة وتأخر أصدار التقارير المالية

٥- دراسة(khalatbari,abdossamad et al,2013)

العنوان	Studying the relationship of earnings quality and Audit delay in accepted companies in Tehran Securities
هدف الدراسة	دراسة العلاقة بين جودة الأرباح وإبطاء تقرير المراجعة .
منهج الدراسة	أولاً: فروض الدراسة :- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين جودة الأرباح وفترة إبطاء المراجعة
	ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة :- تم سحب عينة ل٩٩ شركة من الشركات المقيدة في بورصة طهران للفترة من ٢٠٠١ الي ٢٠٠٦
	ثالثاً: طريقة جمع البيانات :- - المتغير التابع: إبطاء المراجعة: عدد الأيام بين تاريخ نهاية السنة المالية و تاريخ توقيع المراجع علي تقرير المراجعة - المتغير المستقل: جودة الأرباح: تم قياس جودة الأرباح بأستخدام نموذج Dychv Dchav
	رابعاً: كيفية قياس متغيرات الدراسة :- التقارير المالية للشركات من بورصة طهران
نتائج الدراسة	لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين جودة الأرباح وإبطاء تقرير المراجعة

التعليق علي الدراسات السابقة:-

من العرض السابق للدراسات السابقة يتضح ما يلي :-

١- تنوعت الدراسات السابقة من حيث العوامل المؤثرة في فترة إبطاء المراجعة لتشمل كلا من جودة المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة وجودة الأرباح وقد قام الباحث بإختيار متغير إدارة الأرباح لأنعدام الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع في البيئة المصرية

٢- إعتمدت بعض الدراسات السابقة في دراسة فترة إبطاء المراجعة علي بيانات لسنة واحدة وأخري لسلسة زمنية (عدد من السنوات) ويري الباحث أن بيانات سنة واحدة لا تكفي لتحقيق أهداف الدراسة ويعتمد الباحث علي بيانات لسلسة زمنية (عدد من السنوات) .

٣- أعتمدت معظم الدراسات السابقة في تقدير الاستحقاقات الأختيارية علي نموذج جونز المعدل كمؤشر أو مقياس لقياس إدارة الأرباح، وهوما يعني أن هذا النموذج من أكثر نماذج قياس الأستحقاقات الأختيارية استخداماً في أكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، ولذلك سيعتمد علية الباحث عند إجراء الجزء الأختباري للدراسة الحالية.

٤- تعد الدراسة الحالية امتداداً للدراسات السابقة، وتأتي مساهمة الدراسة الحالية من خلال دراسة تأثير إدارة الأرباح علي فترة إبطاء المراجعة في الشركات المساهمة المصرية، وخاصة في ظل ندرة إن لم يكن أنعدام الدراسات التي تعرضت لاختبار العلاقة بين إدارة الأرباح وفترة إبطاء المراجعة في البيئة المصرية

وفي ضوء تقييم الدراسات السابقة يمكن صياغة الفرض الرئيسي للدراسة كما يلي:

"توجد علاقة طردية بين إدارة الأرباح وفترة إبطاء المراجعة "

القسم الثالث
الدراسة الأختبارية

مقدمة:

يناقش هذا المبحث تطوير فرضيات الدراسة، وكذلك توصيف متغيرات الدراسة وكيفية قياسها، ثم تحديد مجتمع وعينة الدراسة والقطاعات التي تنتمي إليها، ومصادر جمع البيانات وفترة الدراسة وأخيراً حدود الدراسة وذلك من خلال النقاط التالية :-

أولاً: فروض الدراسة .

ثانياً: النموذج المستخدم في الدراسة

ثالثاً: توصيف وقياس متغيرات الدراسة .

رابعاً: مجتمع وعينة الدراسة.

خامساً: مصادر جمع البيانات.

سادساً: حدود الدراسة.

أولاً: فروض الدراسة:

يتمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة في تحديد تأثير إدارة الأرباح علي فترة إبطاء المراجعة في الشركات المساهمة المصرية، حيث يتم قياس إدارة الأرباح من خلال نموذج (Jones) المعدل the modified jones model، وسيتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحليل انحدار المتغيرات المستقلة علي المتغيرات التابعة بهدف تحديد تأثيرها علي المتغيرات التابعة، ومن المتوقع أن ممارسات إدارة الأرباح تؤدي الي إبطاء عملية المراجعة للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية والعكس، وفي ضوء ذلك تم صياغة فرضية الدراسة كما يلي: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين إدارة الأرباح وفترة إبطاء المراجعة

ثانياً: نموذج الدراسة:-

سوف يتم استخدام نموذج الانحدار the regression model لاختبار العلاقة بين إدارة الأرباح كمتغير مستقل وفترة إبطاء المراجعة كمتغير تابع بعد التحكم في المتغيرات الأخري المحددة بواسطة الدراسات السابقة وبذلك يمكن صياغة نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد علي النحو التالي :

١- نموذج اختبار أثر إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية علي فترة إبطاء المراجعة:

$$Y_1=B_0+B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3+B_4X_4+ £$$

حيث: -

Y_1: المتغير التابع (فترة إبطاء المراجعة).

B_0: ثابت الانحدار.

B_1: معامل الانحدار للمتغير المستقل (إدارة الأرباح)

B_2:B_4: معاملات الانحدار للمتغيرات الضابطة.

X_1: المتغير المستقل (إدارة الأرباح)

X_2: المتغير الضابط الأول (حجم الشركة)

X_3: المتغير الضابط الثالث (نوع تقرير المراجعة)

X_4: المتغير الضابط الخامس (حجم مكتب المراجعة)

£:الخطأ العشوائي

ثالثاً: توصيف وقياس متغيرات الدراسة .

أ- المتغير التابع: (فترة إبطاء المراجعة)

وهو المتغير المستهدف قياس درجة تأثره بالمتغير المستقل وهو "فترة إبطاء التقارير المالية" والذي يمكن تعريفة في ضوء دراسة وتحليل الدراسات السابقة كما يلي :-

جدول رقم (٣)

التعريف الإجرائي للمتغير التابع

المتغيرات التابعة	الرمز	التعريف الأجرائي
فترة إبطاء المراجعة	Y1	تقاس بعدد الأيام بين تاريخ أنتهاء السنة المالية وتاريخ توقيع المراجع علي تقرير المراجعة

ب – المتغير المستقل: (إدارة الأرباح)

وهو المتغير المستهدف قياس درجة تأثيره على المتغير التابع

جدول رقم (٤)

التعريف الإجرائي للمتغير المستقل

المتغير المستقل	الرمز	التعريف الإجرائي
إدارة الأرباح	X_1	القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية المقدرة بواسطة نموذج (Jones) المعدل

حيث تعتبر الاستحقاقات الاختيارية الأكثر ملاءمة للحصول علي دليل بوجود ممارسات لإدارة الأرباح لأنها تعكس التقديرات والاختيارات المحاسبية للإدارة وقد توصلت دراسة (Dechow et al.,1995) إلى أن نموذج (Jones) المعدل هو النموذج الأكثر قوة في اكتشاف إدارة الأرباح فيما بين النماذج البديلة لقياس الاستحقاقات غير العادية، ولذلك فسيتم استخدام نموذج (Jones) المعدل في هذه الدراسة لتقدير الاستحقاقات الاختيارية.

وسيتم تقدير الاستحقاقات الاختيارية كما يلي: -

أ- تقدير الاستحقاق الإجمالي (TA) total accruals:

وسوف يتم استخدام مدخل التدفقات النقدية حيث يتم إيجاد الاستحقاق الإجمالي من خلال احتساب الفرق بين (صافي الدخل قبل البنود غير العادية والاستثنائية) و (صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية) ، كما يلي: - $TA_{it}=IBX_{it}-OCF_{it}$

حيث:-

TA_{it}: الاستحقاق الإجمالي للشركة i في نهاية السنة t.

IBX_{it}: صافي الدخل قبل البنود غير العادية والاستثنائية للشركة i في نهاية السنة t.

OCF_{it}: صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة i في نهاية السنة t.

ب-يتم تقدير الاستحقاقات الأختيارية : عن طريق طرح الأستحقاقات غير الاختيارية Nondiscretionary Accruals من أجمالي الأستحقاقات ($TA_{i,t}$) كما يلي:

$$TAit/Ait\text{-}1= \alpha 1\,(1/Ait\text{-}1)+ \alpha 2\,((\Delta REVit-\Delta RECit)/Ait\text{-}1)+ \alpha 3\,(PPEit/Ait\text{-}1)+\pounds it$$

حيث: -

TA_{it} : أجمالي الاستحقاقات للشركة (i) في نهاية السنة (t).

A_{it-1}: إجمالي أصول الشركة i في نهاية السنة (t-1).

ΔREV_{it} : التغير في أيرادات الشركة (i) في نهاية السنة (t) والذي يمثل الفرق بين الإيرادات (صافي المبيعات) في نهاية السنة t والإيرادات (صافي المبيعات) في نهاية السنة t-1.

ΔREC_{it} :التغير في رصيد العملاء للشركة (i) في نهاية السنة (t) والذي يمثل الفرق بين صافي العملاء في نهاية السنة t وصافي العملاء في نهاية السنة t-1.

PPE_{it}: أجمالي الأصول الثابتة الملموسة للشركة (i) في نهاية السنة (t).

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: تمثل تقديرات للمعلمات $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$ والتي سيتم استخدامها في نموذج جونز المعدل لتقدير الاستحقاقات غير الاختيارية.

$\pounds_{it}$:حجم الاستحقاقات الأختيارية(المتبقي إحصائيا من تقدير النموذج) للشركة(i) خلال الفترة(t).

ولقد تم قسمة جميع متغيرات النموذج علي أجمالي أصول الشركة في الفترة السابقة بهدف ألغاء أثر الفروق في أحجام الشركات.

ج- المتغيرات الضابطة :

وسيتم أستخدام ستة متغيرات ضابطة وفيما يلي عرضاً لهذة المتغيرات ومبررات إضافتها إلي نموذج الأنحدار

جدول رقم (٥)

التعريف الإجرائي للمتغيرات الضابطة

المتغيرات الضابطة	الرمز	التعريف الأجرائي
حجم الشركة	X_2	اللوغاريتم الطبيعي لأجمالي أصول الشركه في نهاية العام
نوع تقرير المراجعة	X_3	متغير وهمي يأخذ (١) أذا ما كان تقرير المراجعة لمفردة العينة تقريرا نظيفا و (٠) بخلاف ذلك
حجم مكتب المراجعة	X_4	متغير وهمي يأخذ (١) أذا كان المراجع الخارجي أحد الأربعة الكبار (Big 4) و (٠) لخلاف ذلك

مبررات إضافة المتغيرات الضابطة الي نموذج الأنحدار :

نظرا لوجود عوامل أخري بخلاف إدارة الأرباح قد تؤثر علي فترة إبطاء المراجعة، فسوف تتم الرقابة علي خطأ الأنحدار من خلال إضافة مجموعة من المتغيرات الضابطة لعزل تأثيرها المتوقع علي فترة إبطاء المراجعة وفيما يلي عرضا لهذة المتغيرات ومبررات إضافتها الي نموذج الانحدار :-

١-حجم الشركة :

أظهرت أدبيات المحاسبة إرتباط حجم المنشأة بفترة أبطاء المراجعة، إذ تستغرق المنشأت الكبيرة عادة وقتا أطول في عملية المراجعة مقارنة بالمنشأت الصغيرة وذلك ما يتفق مع دراسة (عفيفي، ٢٠٠٩، Apadore,2013) وقد تم أستخدام هذا المتغير كمتغير ضابط في دراسة (abdossamad khalatbari et al 2013) .

٢-نوع تقرير المراجعة :

يمثل تقرير المراجعة الرسالة التي تتضمن إبداء رأي المراجع علي المنتج المحاسبي وتتنوع تقارير المراجعة لتشمل كلاً من (التقرير غير المتحفظ - التقرير غير المتحفظ مع فقرة توضيحية - التقرير المتحفظ - التقرير السلبي - تقرير الأمتناع عن الرأي)، وقد توصلت العديد من الدراسات الي وجود علاقة موجبة بين نوع تقرير المراجعة وفترة إبطاء المراجعة (Adzrin &

(Kamaudor , 2003 ; Aston et al ,1987; A.Turel ,2010 وقد تم أستخدامه كمتغير ضابط في دراسة (abdossamad khalatbari et al 2013) .

٣-حجم مكتب المراجعة :

توصلت دراسات كلا من (عبد المقصود ٩٧ , الفضل ٢٠٠٧ , Magdi el-Bannany2006) الي وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم مكتب المراجعة وفترة إبطاء المراجعة وقد تم أستخدام هذا المتغير كمتغير ضابط في دراسة (abdossamad khalatbari et al 2013)

رابعاً: مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسي (داخل المقصورة) لبورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٢ الي ٢٠١٦ و التي بلغ أجمالي عددها ٢٠٥ شركة موزعة علي ١٧ قطاعا اقتصاديا مختلفا، ويتم أختيار عينة عشوائية تناسبية من تلك الشركات وذلك بعد أستبعاد ٨ قطاعات لصعوبة تقدير قيمة المتغير المستقل فقد بلغ حجم هذة العينة ٥١ شركة موزعة علي ٩ قطاعات، ويوضح الجدول رقم (١) التوزيع القطاعي لعينة الدراسة

جدول رقم (١)

التمثيل القطاعي لعينة الدراسة

م	القطاع	العينة	النسبة المئوية لإجمالي العينة
١	الموارد الأساسية	٥	%٩.٨
٢	الكيماويات	٤	%٧.٨
٣	التشييد والبناء	٧	%١٣.٧
٤	الأغذية والمشروبات	٧	%١٣.٧
٥	رعاية صحية وأدوية	٥	%٩.٨
٦	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٥	%٩.٨
٧	منتجات منزلية وشخصية	٦	%١١.٩
٨	العقارات	٧	%١٣.٧
٩	السياحة والترفية	٥	%٩.٨
	إجمالي مفردات العينة	٥١	%١٠٠

خامساً: مصادر جمع البيانات :

أعتمد الباحث علي المصادر التالية في الحصول علي البيانات المطلوبة للدراسة:-

١- شركة مصر لنشر المعلومات، إذ أمدتة بالتقارير المالية للشركات لأستخراج البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة، حيث تم الحصول علي البيانات اللازمة لقياس المتغير المستقل (إدارة الأرباح) وكذلك المتغيرات الضابطة والمتغير التابع

٢- الهيئة العامة لسوق المال

٣- موقع مباشر

٤- موقع البورصة المصرية (www.egx.com.eg)

سادساً: حدود الدراسة:-

يقتصر تطبيق الدراسة الأختبارية علي عينة عشوائية تناسبية من الشركات المقيدة في بورصة الاوراق المالية المصرية، والتي تنتمي الي ٩ قطاعات أقتصادية مختلفة بعد أستبعاد الشركات التي تنتمي الي ٨ قطاعات أقتصادية مختلفة، وذلك للأسباب التالية:-

١- تم أستبعاد قطاعي البنوك والخدمات المالية لطبيعة نشاط كلاً منهما، والتي تجعل هناك صعوبة في تقدير حجم الأستحقاقات الأختيارية لهما بأستخدام نموذج (jones) المعدل

٢- تم أستبعاد قطاعات(الاتصالات- الاعلام- الغاز والبترول- التكنولوجيا-المرافق)، وذلك لان كل قطاع منهما لا تصل عدد الشركات به الي ٥ شركات ، وهو الحد الأدني لإمكانية تقدير حجم الاستحقاقات الأختيارية باستخدام نموذج (jones) المعدل بشكل دقيق

سابعاً: اختبار فروض الدراسة:-

وذلك من خلال بيان الإحصاءات الوصفية للمتغيرات، ثم عرضاً لنتائج تحليل الإنحدار التي تم التوصل إليها، تمهيداً لاختبار فرضية الدراسة، وذلك من خلال النقاط التالية :

أ- الإختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

١- تم أستخدام أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد Multiple-Regression لإختبار العلاقة بين المتغير التابع (إبطاء التقارير المالية) والمتغيرات المستقلة (إدارة الأرباح، المتغيرات الضابطة)

٢- إستخدم الباحث البرنامج الأحصائي (Spss,V.16) بغرض تحليل البيانات إحصائياً.

٣- تم أستخدام طريقة المربعات الصغري Ordinary Least Squares (OLS) لتقدير معالم نماذج الأنحدار المتعدد حيث تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق أستخداماً في تقدير معالم

نماذج الأنحدار المتعدد. ويرجع ذلك إلي أن المقدرات المتحصل عليها بأستخدام هذه الطريقة تتميز بأنها خطية وغير متحيزة، فمن بين جميع الطرق المستخدمة في تقدير معالم نماذج الأنحدار المتعدد تتميز مقدرات طريقة المربعات الصغري بانها أفضل المقدرات، بشرط توافر الفروض التالية لإمكان تطبيقها (عناني، ٢٠١١):-

- التأكد من عدم وجود أرتباط ذاتي بين الأخطاء Autocorrelation
- التأكد من عدم وجود أرتباط خطي قوي بين المتغيرات المستقلة (Multi-collinearity)
- التأكد من ثبات تباينات الأخطاء Hetroscedasticity

وللتأكد من توافر هذه الفروض تم التحقق منها من خلال الإختبارات الإحصائية والقياسية المعروفة عن طريق أستخدام برنامج (Spss,V.16).

ب- خطوات التحليل الأحصائي المستخدمة في الدراسة :

يمكن عرض خطوات التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة بهدف أختبار فروض الدراسة فيما يلي:

١- حساب معاملات الإرتباط بين المتغيرات المستقلة (إدارة الأرباح، المتغيرات الضابطة) والمتغير التابع ، وإختبار معنوية معاملات الأرتباط بإستخدام Personcorreletion test

٢- حساب معادلة الإنحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة (إدارة الأرباح، المتغيرات الضابطة) المؤثرة تأثيراً معنوياً علي المتغير التابع (فترة إبطاء المراجعة).

٣- دراسة معنوية معادلة الأنحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة (إدارة الأرباح، المتغيرات الضابطة) المؤثرة تأثيراً معنوياً علي المتغير التابع.

٤- دراسة معنوية معادلة الإنحدار، وذلك بأستخدام إختباري F,T مع تحديد قيمة معامل التحديد (R^2) المرتبطة بنموذج الانحدار، وذلك عند درجة ثقة ٩٥% حيث أن :

معامل التحديد (R^2) يشير إلي قدرة المتغيرات المستقلة (إدارة الأرباح، المتغيرات الضابطة) في تفسير التغير في المتغير التابع، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، ولذلك كلما أقتربت قيمة معامل التحديد من الواحد الصحيح كلما زادت الثقة في قدرة المتغيرات المستقلة (إدارة الأرباح، المتغيرات الضابطة) علي تفسير التغير في المتغير التابع

ج- الأختبار الأحصائي لفروض الدراسة:

- الإحصاءات الوصفية:-

جدول رقم (٧)

الإحصاءات الوصفية

المتغيرات	المتوسط	الإنحراف المعياري	الحد الأدني	الحد الأعلى
المتغير التابع :				
فترة إبطاء المراجعة	71.88	23.466	0	156
المتغيرات المستقلة:				
إدارة الأرباح	.0000	.1314839	-.5051	.8383
حجم الشركة	20.32	1.478	17	24

يعرض جدول رقم (٧) بعض الأحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في عينة البحث، حيث لاحظ الباحث ما يلي :-

- متوسط فترة أبطاء المراجعة 71.88 يوما في حين بلغت أطول فترة 156 يوما وأقل فترة 0 أيام.
- وجود مدي واسع لقيم المتغير المستقل فيما بين شركات عينة الدراسة، إذ نجد أن أكبر قيمة لأدارة الأرباح تم الحصول عليها (.8383) في حين نجد أن أقل قيمة لإدارة الأرباح تم الحصول عليها هي (.5051-) وهو ما يعني وجود تفاوت كبير بين شركات العينة في القيام بممارسات إدارة الأرباح

جدول رقم (٨)

التكرارات والنسب للمتغيرات الوهمية

المتغير	التكرار	النسب	إجمالي
نوع التقرير:			
- نظيف	195	78%	250
- أخري	55	22%	
حجم مكتب المراجعة:			
- أحد الأربعة الكبار	185	74%	250
- أخري	65	64%	

تم عرض بعض الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الوهمية المستخدمة في عينة البحث في جدول رقم (٨)، حيث شملت عينة الدراسة 50 منشأة للفترة من 2012 إلي 2016 بإجمالي 250 مشاهدة، وبالنسبة لنوع تقرير المراجعة شملت عينة الدراسة 195 تقريراً نظيفاً بنسبة 78%

و55 تقارير أخري بنسبة 22% ، وبالنسبة لحجم مكتب المراجعة فقد شملت عينة الدراسة 185 مشاهدة أرتبطت بها الشركات بمكاتب مراجعة كبيرة الحجم بنسبة 74% و65 مشاهدة أرتبطت بها الشركات بمكاتب مراجعة أخري بنسبة 64% .

- الإحصاءات التحليلية لمتغيرات الدراسة:

حيث تحقق الباحث أولاً من مدي وقوع نماذج الإنحدار في مشاكل القياس من خلال تحليل الأنحدار وقد أتضح ما يلي:

١- بالنسبة لمشكلة الأرتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation:

وهي من اخطر و اهم المشاكل التي تواجه الباحث في تقدير نماذج الأنحدار والتي لو وقع فيها النموذج لا نستطيع الاعتماد علي نتائجه وهي تنشأ عن طريق وجود علاقة ارتباطية بين أخطاء نموذج الأنحدار، ويستخدم إختبار دربن واطسون (Durbin- Watson)، للكشف عن مدي وقوع النموذج في مشكلة الأرتباط الذاتي بين الأخطاء أم لا؟ وبحسابة توصل الباحث من هذا الأختبار الي معاملات بالكشف عنها في جداول دربن واطسون (Durbin- Watson) وجد أنه لا يوجد ارتباط ذاتي في ظل هذه المعاملات لجميع النماذج المقدرة (عناني،٢٠١١)

٢- بالنسبة لمشكلة الإزدواج الخطي (Multi-collinearity):

يقصد بالاذدواج الخطي وجود ارتباط مؤثر ما بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض، وتم التحقق من مدي وقوع النماذج المقدرة في مشكلة الأزدواج الخطي من خلال قياس معامل التضخم "VIF" فوجد أن جميع قيم معاملات التضخم "VIF" لمتغيرات نماذج الأنحدار لم تتجاوز ١٠ حيث بلغت أقصى قيمة لمعامل التضخم في النماذج المقدرة ١.١٦٩ وهو ما يعني عدم وقوع النماذج المقدرة في هذه المشكلة من مشاكل القياس

٣- بالنسبة لأعتدالية الأخطاء العشوائية Normality:

قام الباحث بالتحقق من فرض هام من فروض تطبيق طريقة التقدير المستخدمة ألا وهو أن يتبع الأخطاء العشوائية لنماذج الانحدار المقدرة التوزيع الطبيعي، وللتحقق من هذا الفرض الاساسيب تم أستخدام اختبار مولولمجروف سمينروف Kolomogrov – siminrov، ووجد أن الفرض متحقق وأن الاخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي لجميع نماذج الانحدار المقدرة حيث كانت نتيجة الاختبار غير دالة احصائيا بمعني قبول الفرض العدم وهو أن الاخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي

د- نتائج تحليل الأنحدار لفروض الدراسة:

حيث تم الأعتماد علي برنامج Spss Ver 22 في إجراء التحليلات الأحصائية، وإستخدام الباحث طريقة تحليل الإنحدار Enter Regression بهدف الوصول إلي أي المتغيرات التفسيرية لها تأثيراً علي المتغير التابع وكذلك إبراز نسبة مساهمة كل متغير مفسر للعلاقة بالمتغير التابع، حيث تتركز أهتمامات هذه الدراسة في التعرف علي تأثير إدارة الأرباح علي

إبطاء التقارير المالية السنوية ويتضح ذلك من خلال عرض نتائج تحليل الأنحدار لفرضية الدراسة التالية :-

"توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين إدارة الأرباح وفترة إبطاء المراجعة"

وذلك علي النحو التالي :-

جدول رقم (١)

تحليل الأنحدار لنموذج فترة إبطاء المراجعة

المتغيرات المفسرة	معاملات الأنحدار β	قيمة t	الدلالة sig	VIF
المقدار الثابت	2.192	-.100	.920	
إدارة الأرباح	24.806	2.079	.039	1.007
حجم الشركة	3.866	3.539	.000	1.169
المديونية	4.710	1.218	.225	1.055
نوع تقرير المراجعة	-7.220	-1.873	.062	1.054
تركز الملكية	-.090	-1.186	.237	1.113
حجم مكتب المراجعة	-1.433	-.428	.669	1.111
معامل التحديد = 10.2 %				
قيمة F= 4.124		دلالة F= .001		
قيمة اختبار Durbin-Watson = 2.058				
دلالة اختبار كولمجروف سيمنروف = .126				

يوضح الجدول السابق تحليل الانحدار بالنسبة لنموذج فترة إبطاء المراجعة،حيث يتضح الأتي:-

١. النموذج خالي من أية مشاكل قياسية تؤثر في النتائج
٢. قيمة دلالة (F) =0.001 وبالتالي فإن النموذج دال إحصائياً(معنوي) حيث أن (F < 0.05)
٣. لتوضيح المتغيرات المستقلة في تفسير العلاقة بالمتغير التابع أظهر تحليل الأنحدار بطريقة Enter Regression أن كلاً من إدارة الأرباح و حجم الشركة و نوع تقرير المراجعة ذات علاقة بالمتغير التابع حيث بلغت قيمة الدلالة sig أقل من 0.05 ويمكن توضيح ذلك كما يلي :-

- توجد علاقة أحصائية ذات دلالة معنوية بين إدارة الأرباح وفترة إبطاء المراجعة لدي الشركات المساهمة المصرية حيث بلغت قيمة الدلالة sig (0.039) وهي أقل من "0.05" ، وبمراجعة معامل الأنحدار تبين أنه معامل ذو أتجاه موجب وهذا يشير إلي انه كلما زاد مستوي إدارة الأرباح أدي ذلك لزيادة فترة إبطاء المراجعة
- توجد علاقة أحصائية ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة وفترة إبطاء المراجعة لدي الشركات المساهمة المصرية حيث بلغت قيمة الدلالة sig (0.000) وهي أقل من "0.05" ، وبمراجعة معامل الأنحدار تبين أنه معامل ذو أتجاه موجب وهذا يشير إلي انه كلما زاد حجم الشركة أدي ذلك لزيادة فترة إبطاء المراجعة

- توجد علاقة أحصائية ذات دلالة معنوية بين نوع تقرير المراجعة وفترة إبطاء المراجعة لدي الشركات المساهمة المصرية حيث بلغت قيمة الدلالة sig (0.062) وهي أقل من "0.05" ، وبمراجعة معامل الأنحدار تبين أنه معامل ذو أتجاه سالب وهذا يشير إلي انه كلما كان تقرير المراجعة في غير صالح المنشأة أدي ذلك لزيادة فترة إبطاء المراجعة
- باقي المتغيرات الداخلة في النموذج (المديونية- تركز الملكية- حجم مكتب المراجعة) غير معنوية حيث بلغت قيمة الدلالة لكلاً منهما (0.0225 – 0.237– 0.669) علي التوالي وهي أكبر من "0.05" ، أي لا توجد علاقة بين كلاً من (المديونية - تركز الملكية- حجم مكتب المراجعة) والمتغير التابع وهو (فترة إبطاء المراجعة)

٤. بلغ معامل التحديد "10.2%" وهو ما يعني أن التغيرات في المتغير المستقل (إدارة الأرباح) تستطيع أن تفسر ما قيمتة (10.2%) من التغيرات في المتغير التابع (فترة إبطاء المراجعة) وباقي التغيرات تفسرها عوامل أخري.

ونتيجة لما سبق يتم قبول الفرض الثاني القائل بأنة توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين إدارة الأرباح وفترة إبطاء المراجعة للشركات المساهمة المصرية

٥- تحليل نتائج الدراسة

أوضحت نتائج تحليل الإنحدار وجود علاقة موجبة بين إدارة الأرباح و فترة إبطاء المراجعة حيث :

تزداد فترة أبطاء المراجعة للمنشآت التي تقوم بممارسات إدارة الأرباح وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Asthana sharad 2014) ويمكن أرجاع ذلك لزيادة مستوي الشك المهني لمراقب الحسابات وبالتالي تزداد الإجراءات التي يقوم بها عند القيام بعملية المراجعة وبالتالي يؤدي ذلك إلى إبطاء عملية المراجعة

وفيما يلي عرض لملخص العلاقة بين كلاً من المتغيرات المستقلة (إدارة الأرباح والمتغيرات الضابطة) وبين المتغير التابع فترة أبطاء المراجعة وذلك من خلال الجدول التالي

جدول رقم (١٢)

ملخص للعلاقات الإختبارية

المتغيرات المستقلة	فترة إبطاء المراجعة
إدارة الأرباح	علاقة أيجابية
نوع تقرير المراجعة	علاقة عكسية
حجم الشركة	علاقة أيجابية
حجم مكتب المراجعة	لا توجد علاقة

القسم الرابع
الخلاصة والنتائج والتوصيات

نتيجة لأنهيار العديد من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية و غير ها من دول العالم، وارتباط هذا الانهيار بالتلاعب في حسابات تلك الشركات فقد أثيرت العديد من التساؤلات حول مدي عدالة ومصداقية تقرير المراجع عن القوائم المالية للشركات وقد تم إلقاء اللوم على كبري مكاتب المراجعة الأمريكية فقد كان لمراقبي الحسابات دوراً هاماً في حدوث تلك الأنهيارات من حيث التأكيد علي صحة القوائم المالية علي الرغم من أن المعلومات التي تتضمنها تلك القوائم غير حقيقية مما يضر بمصالح المساهمين ونتيجة لزيادة مستوي الشك المهني للمراجع الخارجي أثناء القيام بعملية المراجعة لدي الشركات التي تقوم بممارسات إدارة الأرباح فيؤدي ذلك إلي زيادة فترة المراجعة وبالتالي إبطاء عملية المراجعة

ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة تطبيقية علي عينة من الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية تتكون من 50 شركة للفترة من 2012 إلي 2016 وقد تم أستخدام نموذج الأنحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين إدارة الأرباح (كمتغير مستقل) وفترة بطاء المراجعة (كمتغير تابع)

وقد توصل الباحث إلي النتائج التالية:-

١- أهمية التوقيت المناسب كأحد خصائص المعلومات المحاسبية اللازمة في عملية أتخاذ القرارات، وعلي الرغم من ذلك فإن الكثير من الشركات المسجلة في البورصة المصرية تتأخر في أصدار التقارير المالية حيث كان الحد الأعلي لإبطاء التقارير المالي ١٦٣يوم ، وهو ما يعني قلة الوعي بأهمية أصدار التقارير المالية في التوقيت المناسب.

٢- وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين إدارة الأرباح وفترة إبطاء المراجعة أي زيادة فترة المراجعة في الشركات التي تقوم بممارسات إدارة الأرباح .

وبناءً على ما توصلت إلية الدراسة النظرية و الأختبارية من نتائج يوصي الباحث بالأتي:

- إقامة الدورات التدريبية للمحاسبين والمراجعين لنشر الوعي وترسيخ قواعد وأداب سلوك المهنة بالشكل الذي يحد من ممارسات إدارة الارباح
- تشديد الرقابة على مراقبي الحسابات الذين يتسببون في تأخير نشر التقارير المالية وتوقيع العقوبات عليهم، وعدم الأكتفاء بتوقيع العقوبات على الشركات فقط

القسم الخامس: المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- الأشقر، هاني محمد(٢٠١٠)،"إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدي تأثير العلاقة بحجم الشركة-دراسة تطبيقية علي الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

٢- الزكي، رحاب كمال محمود،(٢٠٠٤) "دور السياسات المحاسبية في إدارة الأرباح وأثرها على أسعار الأسهم بالتطبيق على سوق الاوراق المالية المصرية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كليةالتجارة، جامعة قناة السويس.

٣- الفضل، مؤيد محمد ونور، عبد الناصر أبراهيم، (٢٠٠٦)، "تحليل أهمية العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات دراسة مقارنة من وجهة نظر المديرين والمدققين القانونيين في كل من العراق والاردن"، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، المجلد ٣٣، العدد ٢

٤- محمود، هدي عبد الغني سيد،(٢٠١٦)،"إدارة الأرباح لتحسين الأداء المالي للشركات"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، العدد(١)، المجلد (٥٣)، ص٣٠-٤٩.

٥- محمد عبد الفتاح،(٢٠٠٧)، "إطار مقترح لتحقيق موضوعية تقرير مراقب الحسابات في ضوء ممارسات إدارة الأرباح-دراسة ميدانية" ، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد(٢).

٦- يوسف، أبو بكر محمد، (٢٠١٥)،" فترة إبطاء المراجعة والدور التأثيري لجودة وظيفة المراجعة الداخلية- دراسة إمبريقية "، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد(٣٧) العدد(٢)، ص١٣١-١٧٨

ثانياً:المراجع الأجنبية:

1- Al-Muzaiqer,Mohammed Ali Hussein, Ahmad Maslina, Abdul Hamid Fatima,(2016),"Timeliness of Financial Reporting: Evidence from UAE", International Conference on Accounting Studies (ICAS), Langkawi, Kedah, Malaysia" **Available at: www.icas.my.**

2- Asthana, Sharad, (2014),"Abnormal audit delays, earnings quality and firm value in the USA", **Journal of Financial Reporting and Accounting**, Vol.12, No.1, pp. 21-44.

3- Apadore , Kogilavani , Noor Marjan Mohd,(2013),"Determinants of Audit Report Lag and Corporate Governance in Malaysia", **International Journal of Business and Management**; Vol. 8, No.15,pp.151-163

4- Afify .H.A.E, (2009) "Determinants of audit report lag: Does implementing corporate governance have any impact? Empirical evidence from Egypt", **Journal of Applied Accounting Research**, Vol.10, No.1,pp.56-86

5- Beneish, M.,(2001),"Earnings Management:A perspective", **Managerial Finance**, Vol.27,No.12,pp.3-17

6- Dechow , p., and D., skinner ,(2000) "earnings management : Reconciling the .views of Accounting Academics ,practitioners , and Regulators ",**American Accounting Association Accounting Horizons**, Vol.14,No.2,pp.235-250.

7- GUNNY, K. (2009) "The Relation Between Earnings Management Using Real Activities Manipulation and Future Performance: Evidence from Meeting Earnings Benchmarks",Working Paper, **University of Colorado**, Vol.27, No.3,pp.855-888.

8- Khalatbari, abdossamad, Ramezanpour , Ismail, Haghdoost, Jalal (2013)," Studying the relationship of earnings quality and Audit delay in accepted companies in Tehran Securities", **International Research Journal of Applied and Basic Sciences**,Vol.6,No.5,pp.549-555.

9- Rosenfield, Paul, (2000),"What Drives Earnings Management**?", Available at: www.aicpa.org.**

10- Sevin, Suzanne and Schroeder, Richard, (2005),"Earnings management: evidence from SFAS No. 142 reporting", **Managerial Auditing Journal** Vol.20, No.1, pp.47-54.

11- Zang, A., (2007), "Evidence on the Tradeoff between Real Manipulations and Accrual-Based Earnings Management" **A journal of the American Accounting Association** , vol.87, No.2, PP.675-703.

ملحق رقم (١)
نتائج التحليل الأحصائي للبيانات

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	المديونية, الأرباح إدارة, المراجعة مكتب حجم, الاصول حجم, المراجعة تقرير نوع, تركزالملكية[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: فترة إبطاء المراجعة

b. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.319[a]	.102	.077	22.898	2.058

a. Predictors: (Constant), حجم, المراجعة تقرير نوع, تركزالملكية, المديونية, الأرباح إدارة, المراجعة مكتب حجم الاصول

b. Dependent Variable: فترة إبطاء المراجعة

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	12972.843	6	2162.140	4.124	.001[b]
	Residual	114302.046	218	524.321		
	Total	127274.889	224			

a. Dependent Variable: فترة إبطاء المراجعة

b. Predictors: (Constant), حجم, المراجعة تقرير نوع, تركزالملكية, المديونية, الأرباح إدارة, المراجعة مكتب حجم الاصول

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients			Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta	T	Sig.	Tolerance	VIF
1	(Constant)	2.192	21.830		.100	.920		
	الأرباح إدارة	24.806	11.932	.134	2.079	.039	.993	1.007
	الاصول حجم	3.866	1.092	.246	3.539	.000	.855	1.169
	المديونية	4.710	3.868	.080	1.218	.225	.948	1.055
	تقرير نوع المراجعة	-7.220	3.856	-.123	-1.873	.062	.949	1.054
	تركز الملكية	-.090	.076	-.080	-1.186	.237	.898	1.113
	مكتب حجم المراجعة	-1.433	3.344	-.029	-.428	.669	.900	1.111

a. Dependent Variable: فترة إبطاء المراجعة

NPar Tests

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		Unstandardized Residual
N		225
Normal Parameters[a,b]	Mean	.0000000
	Std. Deviation	2.58931100
Most Extreme Differences	Absolute	.289
	Positive	.072
	Negative	-.289
Test Statistic		1.177
Asymp. Sig. (2-tailed)		.126[c]

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

c. Lilliefors Significance Correction.